The Development of Shariah Courts in The State of Yobe And Borno In Nigeria

تطور المحاكم الشرعية في ولايتي يُوبِي وبَرْنُو بنيجيريا

Ahmed Abubakar Tijjani*

ABSTRACT

Including the history of the Shariah courts in the states of Yobe and Borno, in terms of their types and degrees; the establishment of their settlement and the development that took place in the shadow of democracy; these courts are all in northern Nigeria. The establishment of Islamic courts in northern Nigeria dates back to the pre-Advent of the English, where the Borno Empire exists; in present-day Borno. This indicates that the state of Borno had an ancient civilization before the advent of the English much, and therefore the courts derive their provisions from the Islamic law and local customs in all fields of public life, including the family system, transactions, like the Islamic courts in various Islamic countries, Applied to the parents throughout the country, and this is due to historical factors, and with the development of the courts are diligent and take from the other doctrines of a sentimental clinic .

***Keywords**:.Islamic law - Local customs - Family system - Transaction - Maliki doctrine*

الملخص

يتضمن تاريخ المحاكم الشرعية في ولايتي يُوبِي وبَرْنُو، من حيث أنواعها ودرجاتها؛ وتأسيس إنشائها، والتطور التي حدث في ظل الديمقراطية، وهذه المحاكم الشرعية كلها في شمال نيجيريا. ويعود تاريخ إنشاء المحاكم الشرعية في شمال نيجيريا إلى ما قبل مجيء الإنجليز إلى نيجيريا؛ حيث توجد إمبراطورية بَرْنُو؛ في ولاية بَرْنُو حالياً. ويدل ذلك أن ولاية بَرْنُو كانت لها حضارة قديمة قبل مجيء الإنجليز بكثير، ولذا كانت المحاكم تستمد أحكامها من الشريعة الإسلامية والأعراف المحلية في جميع ميادين الحياة العامة ومنها نظام الأسرة، والمعاملات، مثلها مثل المحاكم الشريعة □ □تلف البلاد الإسلامية، وكانت أحكام المذهب المالكي تحديداً هي المطبقة على الأها□ □ كل أ□اء الوطن، وذلك راجع إلى عوامل تاريخية، ومع تطور المحاكم تجتهد وتأخذ من المذاهب الأخرى لمصلحة مرسلة.

الكلمات المفتاحية: الشريعة الإسلامية – الأعراف المحلية -نظام الاسرة – المعاملات – المذهب المالكي.

المقدمة

ينظر الشعب اليُوبَوْي والبَرْنَوي إلى المحاكم الشرعية على أنها جزء لا يتجزأ من حضارته الإسلامية، ولها شأن عظيم، ودور كبير في حلَّ مشاكله الدينية، والاجتماعية والاقتصادية، وهذه المحاكم تنقسم من حيث الإدارة على النحو الآتي: محكمة الشرعية المحلية

* طالب دكتوراة، الجامعة الإسلامية العالمية، قسم الفقة وأصوله، gaidam4001@gmail.com

الصغرى (Lower Sharia Area Court of the state). ، المحكمة الشرعية المحلية العليا (Upper Sharia Area Court of the State)، المحكمة الشرعية الاستئنافية الولائية (Sharia Court of Appeal of the State). ، المحكمة الشرعية الاستئنافية الفدرالية .(Federal Sharia Court of Appeal)، أما المحكمة الصغرى غالباً ما تكون في القرى والبوادي، لتسهيل رفع الدعاوي من المدعي في القرى والبوادي، و من ثم أن هذه المحاكم قد حدث تطوراً غير مسبوق في تاريخها؛ وكان ذلك سنة 2000م، أضيف إليها أحكام جنائية لأول مرة في التاريخ، عن طريق الشعب الذين انتخبوا الولات الذين قاموا باضافة هذه الأحكام الجنائية، وكان محذوفاً من قبل الحكومة العسكرية، ولما جاء الديمقراطية حققت أمنية الشعب بادخال الأحكام الشعرعية لكي تكون حكماً ثابتاً منفذاً لكل من يرتكب جناية.

مشكلة البحث

ثمة إشكالية تكمن في المحاكم الشرعية في ولايتي يُوْبِي وبَرْنُو، تتمثل تطور المحاكم الشرعية والتغيير التي حدث في ادخال الأحكام الجنائية عن طريق الإنتخابات الديمقراطية ودعم الولات في تنفيذ واثبات هذا الحكم رسمياً، أن هذا التطر تعكس الحالة الاجتماعية لدى المجتمع المعني بها من حالات وظواهر مستجدة. ولأهميتها رأى الباحث أن يقف عندها لتحليلها وللتعرف على مستوى متغيرات وتحديات العصر.

أهداف البحث

1_ بيان حقيقة المحاكم الشرعية في ولايتي يُوْبِي وبَرْنُو وأنواعها وتاريخها.
2_ بيان أهم القرارات التي صدرت عن المحاكم الشرعية لولايتي يُوْبِي وبَرْنُو في مجال الأحوال الشخصية والجنايات والمعاملات.
3_ بيان القرارات المذكورة الصادرة من المحاكم الشرعية في ولايتي يُوْبِي وبَرْنُو في ضوء الفقه الإسلامي.

منهج البحث

1_ المنهج الاستقرائي: يستخدم لجمع المعلومات ذات الصلة بالموضوع من المؤلفات المنتشرة والمتناثرة بخصوص تطوير المحاكم الشرعية في ولايتي يُوْبِي وبَرْنُو، وجمع البيانات المتعلقة بهذا الموضوع بالذات.
2_ المنهج التحليلي لتحليل تطوير المحاكم الشرعية لولايتي يُوْبِي وبَرْنُو في ظل الديمقراطية.

المحور الأول: تاريخ المحاكم الشرعية

قبل أن أدخل في صميم الموضوع سوف أبين بعض أهداف المحاكم الشرعية تاريخياً؛ أول البشر هو أبونا آدم والبشر كله من ذريته، ويذكر في ذلك منصور الرفاعى: "خلق الله آدم بيده ونفخ فيه من روحه؛ وأسجد له ملائكته؛ سجود تحية وتقدير وإجلال، بعد أن أخبر الله الملائكة أنه خلق آدم لمهمة جليلة هي، أن يسكنه في الأرض، ليعمّر فيها يصلح من شأنها؛ وكان من فضل الله ورحمته أن هبط آدم إلى الأرض التي خلق منها ليعيش عليها حسب مشيئة الله سبحانه وإرادته ... وكان من فضل الله أن آدم عندما نزل إلى الأرض... تلقى من ربه كليمات ... هذه الكليمات كلها خير وإرشاد وتوجيه وترشيد للتعايش على هذه الحياة .. وفي هذه الآيات

البينات بلا شك .. كيف يكون الحكم بين أولاد آدم .. وكيف يتزوجون .. وكيف يتعايشون .. ولهذا قال الحق سبحانه: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [1].

ويقول في آية أخرى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى﴾ [2]. ومن هذا يتبين أن الحق سبحانه وتعالى وضع الضوابط المحكمة والنظم الدقيقة لحكم المجتمع .. من بداية تكوينه .. حتى لا يتفلت الناس .. وتكون بينهم الصراعات الدامية .. والحروب المهلكة .. فاقتضت مشيئة الحق أن يضع موازين الحق من أول لحظة في تاريخ البشرية .. لهذا قال الحق سبحانه: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾"[3].[4].

أما ما يقصد بوصف الشرعية؛ حيث يذكر في ذلك محمد الزحيلي: "الأحكام والإجراءات التي تتفق مع الشريعة الإسلامية، أو تستمد منه، وتطبق على المحاكم الشرعية التي تعتبر في الأصل ذات اختصاص عام في جميع الدعوى المدنية والتجارية والجنائية والأحوال الشخصية".[5] ومن هذا يتضح لنا أن تاريخ المحاكم الشرعية قديمة منذ أن خلق الله أبونا آدم عليه السلام. ويذكر الدكتور محمد إبراهيم: "شهدت هذه الإمبراطورية تحولاً وتغييراً منذ أن دخل إليها الإسلام، وشمل هذا التغيير جميع مناحي الحياة فيها، وبلغت هذه الإمبراطورية بفضل الإسلام مكانة راقية وسامية بين أمم وشعوب، كما شهدت نمواً وازدهاراً مطرداً في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية والسياسية والعسكرية وغير ذلك بفضل هذا الدين".[6] ومن هذا المنطلق التاريخي سوف أنتقل إلى المحور الثاني.

المحور الثاني: إنشاء المحاكم الشرعية في ولايتي يُوْبِيYobe State وبَرْنُوborno State

يعود تاريخ إنشاء المحاكم الشرعية في شمال نيجيريا إلى ما قبل مجيء الإنجليز إلى نيجيريا؛ حيث توجد إمبراطورية بَرْنُو؛ في ولاية بَرْنُو حالياً. وقد ذكرت الموسوعة الحرة ويكيبيديا: "لقد كانت إمبراطورية بَرْنُو عبارة عن دولة إفريقية في نيجيريا من سنة 1380م -1893م. وقد كانت استمرارًا لإمبراطورية كانم العظمى التي تأسست قبل عدة قرون من ذلك على يد أسرة سَايْفُو. ومع الوقت، أصبحت أكبر حتى من إمبراطورية كانم، حيث اشتملت على مناطق تمثل الآن أجزاء من جمهورية تشاد ودولة النيجر والكاميرون"[7].

وإضافة إلى هذا حيث يقول عمار مرضي في الأحوال العلمية لبَرْنُو: "فقد اشتهر ملوك بَرْنُو بالإقبال على التعليم وتشجيع العلماء واقتناء الكتب. وكانت ثقافتهم عربية صرفة بسبب اعتناقهم الإسلام وعشق ثقافته العربية وغلبت على هذه الثقافة منذ القرن (5 هـ/11م) التقاليد المالكية الدينية، وكانت تدور حول فقه مالك والعلوم المساعدة الأخرى التي تخدم الفقه، وتساعد على فهم

---

[1] سورة البقرة الآية 38.

[2] سورة طه الآية 123-127.

[3] سورة الحديد الآية 25.

[4] منصور الرفاعى عبيد، نظام الحكم في الإسلام، (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ط1، 2001م) ص 9-10.

[5] محمد الزحيلي، أصول المحاكمات الشرعية في قوانين الإمارات العربية المتحدة، (مركز البحوث الإسلامية: د.ط، 2004م) ص 10

[6] الدكتور محمد إبراهيم، الإسلام والحركة العلمية في إمبراطورية كانم برنو، (القاهرة: دار الهداية، ط1، 1430هـ/2009م) ص 43.

[7] https://ar.wikipedia.org/wiki/ 30th/08/2015: 11,25am.

هذه الثقافة المالكية التي وضعت في القيروان (تونس)، وانتقلت منها إلى المغرب الأقصى والأندلس؛ إذ حملها البربر معهم إلى غرب أفريقيا"[8].

ويدل ذلك أن ولاية بَرْنُو كانت لها حضارة قديمة قبل مجيء الإنجليز بكثير.

ولذا كانت المحاكم تستمد أحكامها من الشريعة الإسلامية والأعراف المحلية في جميع ميادين الحياة العامة ومنها نظام الأسرة، مثلها مثل المحاكم الشريعة □ □تلف البلاد الإسلامية، وكانت أحكام المذهب المالكي تحديداً هي المطبقة على الأما□ □ كل أ□اء الوطن، وذلك راجع إلى عوامل تاريخية كما أوضحها ابن خلدون في مقدمته؛ حيث يقول: "وأما مالك رحمه الله فاختص بمذهبه أهل المغرب والأندلس، وأهل المغرب جميعاً مقلدون لمالك رحمه الله"[9].

وبعد هذا أصبحت دولة بَرْنُو ضعيفة، ثم جاء البريطانيون وجعلوها نيجيريا الاتحادية؛ ولكن حكم البريطانيين لشمال نيجيريا يختلف عن غيرها من المناطق الأخرى، لأنها لما جاءت وجدت أهلها متعلمين يعرفون القراءة والكتابة ولهم إدارة تدير شؤونهم، ولهم ملوك ورؤساء؛ ولذلك حكمت في هذه المنطقة حكماً غير مباشر أو سلطة غير مباشرة Inderect Rule بواسطة رئيس القبيلة[10]؛ ثم ترك لنا الإنجليز تعليم الدين، والقضاء في الأحوال الشخصية والمعاملات، أما الجنايات فهي مختصة بالمحاكم الوضعية، وبعد الاستقلال " أنشئت المحاكم الشرعية بصفة رسمية تحت وزارة العدل: قسم للشريعة وقسم للقانون الوضعي. وكان ذلك سنة 1960م بموافقة الحكومة الفدرالية، تم ذلك بجهود من كبار مسؤولي شمال نيجيريا المتحمسين للدين الإسلامي وشعوبهم، وفي مقدمتهم الحاج أحمد بِلْلُّو (Bello). ويذكر أجَايِّ: "أنشئت المحكمة الشرعية الاستئنافية في نيجيريا في 1960/07/25م. ومع تطور وتقدم هذه المحاكم عبر التاريخ مقسمة إلى أربعة أقسام: 1- محكمة الشرعية المحلية الصغر Lower Sharia Area Court of the state 2- المحكمة الشرعية المحلية العليا Upper Sharia Area Court of the State 3- المحكمة الشرعية الاستئنافية الولائية 4 Sharia Court of Appeal of the State- المحكمة الشرعية الاستئنافية الفدرالية Federal Sharia Court of Appeal وبعد ذلك أنشأ الحاج أحمد بِلْلُّو (جمعية نصر الإسلام) في 1962/07/25م"[11]؛ وهذه الجمعية تقدم توصياتٍ وارشاداتٍ عن أحوال المسلمين في أمور دينهم، وقضاياهم وفي تعيين القضاة، في شمال نيجيريا، وأحمد بِلْلُّو كان رئيس وزراء شمال نيجيريا في ذلك الوقت؛ وكان غيوراً على دينه وأمته؛ حيث ذكر في الموسوعة الحرة عن مولد هذا الزعيم الإسلامي ونشأته.

مولد الزعيم الإسلامي أحمد بِلْلُّوBello ونشأته

"ولد أحمد بِلْلُّو في العاشر من شهر يناير عام 1910م بمدينة رَبَاح في ولاية سُقُّطُوSokoto state، وكان أجداده من المناضلين من أجل الإسلام؛ فأبوه هو الأمير إبراهيم بن أبي بكر بن محمد بِلْلُّو، أما جده الكبير فكان الشيخ عثمان بن فُوْدِيُو مؤسس الإمبراطورية الإسلامية التي قامت في القرن الثامن عشر الميلادي.

---

[8] https://iasj.net/iasj/3Ffune/3Dfultext/3D47523/30th/08/2015: 2,41. المؤثرات الإسلامية في مملكة برنو الأفريقية.

[9] عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة**، (بيروت: دار القلم، ط6، 1986م) ص 449.

[10] يعني إذا أراد المستعمر شيئاً في هذه المنطقة يخبر رئيس القبيلة، ورئيس القبيلة يخبر قومه وينفذوا الأوامر وهكذا، ولا يأتي ويقابل الشعب لقضاء متطلباته سواء أكانت إدارية أم اقتصادية أم تعليمية.

[11] https://ar.wikipedia.org/wiki/ 30th/08/2015: 11,25am. بتصرف يسير

تعلم أحمد بِلْلُّو في الكتاتيب القرآنية، وتربى في زوايا مشايخ الطرق الصوفية من رجال القادرية وهي جماعة صوفية، ثم دخل المدرسة البريطانية الابتدائية، وبعد التخرج التحق بكلية المعلمين في مدينة كَاتِشينَا عام 1926م، وعيّن مديراً لمركز رَبَاح.

وفي عام 1938م عيّن مديراً على مقاطعة غُسَوْ عاصمة ولا ية زَمْفَرَة حالياً. وهذه الولاية تبنت الأحكام الشرعية في قوانينها (وطبقت أحكام الجنايات في المحاكم الشرعية لأول مرة في تاريخ نيجيريا في ظلّ الديمقراطية). وأحمد بلْلُّو ازدادت شهرته ومكانته في العام نفسه في مجتمع الهَوْسَا بحصوله على لقب "سَرْدَوْنَا مدينة صُوكُّوتُو (Sardaona of Sokoto)" والذي يعني ولي العهد لسلطان صُوكُّوتُو. وبجانب عمله بمديرية غُسَوْ (Gusau) سافر إلى بريطانيا عام 1948م لدراسة تخصص نظام الحكم المحلي، وبعد عودته عُيّن عضواً في المجلس التشريعي لدستور نيجيريا.

بدءاً من 1948م ازداد نفوذ أحمد بلْلُّو فأصبح الناطق الرسمي باسم إقليم شمال نيجيريا داخل المجلس. وفي الفترة الانتقالية التي سبقت منح الحكم الذاتي للأقاليم النيجيرية الثلاثة الشرق، والغرب، والجنوب؛ تولى عام 1953م حقيبة وزارة الحكم المحلي، كما أُسندت إليه حقائب وزارية أخرى -بعد أن أثبت كفاءته- من قبل الإدارة الإنجليزية، إلى أن أصبح رئيس وزراء إقليم شمال نيجيريا عند منح الحكم الذاتي عام 1954م، وظلّ على رأس هذا المنصب حتَّى اُستشهد بعد استقلال نيجيريا، وكان حريصاً على توثيق صلة نيجيريا بالعالم العربي. وتربطه علاقة صداقة بالرئيس جمال عبد الناصر، والملك فيصل بن عبد العزيز، وله علاقات وثيقة بالأزهر وعلمائه".12

ويعد الزعيم أحمد من أوائل المؤسسين للمحاكم الشرعية في نيجيريا بعد الاستقلال بدعم وتأييد من قبل شعب شمال نيجيريا؛ ممَّا قاد إلى انتشار نظام القضاء الإسلامي، وصار هو الفيصل في المنازعات التي تظهر بين أفراد المجتمع.

المحور الثالث: نماذج من الأقضية في المحاكم الشرعية لولايتي بَرْنُوBorno ويُوبِيYobe

قضية في محكمة يَرْوَا رقم 1 Yarwa الشرعية في مَيْدُغُرِي (Maiduguri) ولاية بَرْنُو (Borno state)

تتعلق هذه القضية بموضوع السحر حيث اتُهم شخص يدعى مصطفى أنه ساحر أو كاهن، أو عراف، أو ما يسمى بالعامية (نَمَّام أو نَمْنَمَة)، وهو أمر خطير جداً في تشويه السمعة في المنطقة أو في المجتمع؛ لأن الذي يتهم بهذا فإن الناس لا يتعاملون معه معاملة حسنة بل يتعدى هذا الأمر إلى أبنائه وأقربائه؛ ولا يتزوجون من عائلته ولا يزوجونهم؛ ولذلك سارع بُلَمَا مصطفى إلى رفع دعوى ضد بُلَمَا عبد الله، في محكمة يَرْوَى رقم (1)، يطالب فيها أن عبد الله وثلاثة آخرين معه قد شوهوا سمعته بقولهم أنه ساحر؛ ولذلك يريد من المحكمة أن تحكم بينهم في هذه القضية.

[12] دائرة لقضاء قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة. https://ar.wikipedia.org/wiki/ 30th/08/2015: 11,25am

ومن خلال هذا استدعى القاضي المتهم عبد الله لبيان ما قاله؛ ولكن عبد الله اتخذ محامياً ينوب عنه في هذه القضية بالذات، ولما حضر المحامي أنكر ما قاله عبد الله، وقال القاضي: إن تهمة السحر والكهانة والنَمْنَمَة ويسمى بكَرَمَا (Karama) أو مَيْتَا (Maita) أمر بالغ الخطورة في تشويه سمعة الإنسان في المجتمع.[13]

والإسلام دائماً يحرص على كرامة الإنسان وشرفه وعرضه من التعدي عليه، ومن ثم يحث على جلب المصالح ودرء المفاسد بين المجتمع. ويذكر يوسف الجديع في بيان ذلك: "الأولى: درء المفاسد، وشُرِعَ لها حفظ (الضروريات)، وهي ستة: الدين، والنفس، والمال، والنَّسل، والعِرض، والعقل.

الثانية: جلب المصالح، وشُرِعَ لها ما يرفع الحرج عن الأمة في العبادات والمعاملات وغيرها وهي المعبّر عنها بالحاجيات.

الثالثة: الجري على مكارم الأخلاق وحسن العادات، وهذا ما يعرف بالتحسينيَّات. الشريعة كلها مصالح، إما تدرأ مفاسد، أو تجلب مصالح، فإذا سمعت الله يقول: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ فتأمل وصية الله بعد ندائه، فلا تجد إلا خيراً يحثك عليه، أو شراً يزجرك عنه، أو جمعاً بين الحث والزجر، وقد أبان الحق تبارك وتعالى في كتابه ما في بعض الأحكام من المفاسد، حثاً على اجتناب المفاسد، وما في بعض الأحكام من المصالح حثاً على إتيان المصالح".[14]

ويضيف قائلا القاضي: أما العين فهي مذكورة في الشريعة ولكن ما يقصد به عبد الله النَمْنَمَة والكهانة الذي يأتي في المنام ويأكل الإنسان أو إذا نظر إلي شخص يأكل جزءا من جسده وهلم جر؛ مثل هذه الكليمات والاعتقادات لا أساس لها من الصحة في ميزان الشريعة.

وقد ذكر العين في الحديث: عن ابن عباس العين من الإكمال: "إذا رأى أحدكم من نفسه أو ماله أو من أخيه ما يعجبه فليدع بالبركة فإن العين حق". "من رأى شيئا فأعجبه له أو لغيره فليقل ما شاء الله لا قوة إلا بالله".

"أكثر من يموت من أمتي بعد قضاء الله تعالى وقدره بالأنفس يعني بالعين". عن جابر:

"ما أنعم الله تعالى على عبد نعمة في أهل ومال وولد فأعجبه فقال إذا رأى ذلك: ما شاء الله لا قوة إلا بالله إلا رفع الله تعالى عنه كل آفة حتى تأتيه منيته".[15]

---

[13] ما يقصد بالكهانة أو النَمْنَمةِ كَرَمَا (Karama) أو مَيْتَا (Maita) في شمال نيجيريا: الرجل أو المرأة؛ لديه قدرات على إضرار الآخرين جسدياً أو عقلياً بأسلوب معنوي؛ إما في اليقظة أو في المنام. وهذا الضرر قد يكون بإصابة الإنسان بالمرض أو بالجنون أو أن يأكل بعض أجزاء من جسده حتى يؤدي إلى هلاكه، أو إلى مرض مستعصٍ على العلاج وغير ذلك من الأضرار المخيفة للإنسان جداً.

وأكثر ما يتهم بهذا العمل ضعفاء المجتمع، أو غريب في البلد، أو أمور تتعلق بالزواج، أو التجارة، مثلا: شخص ضعيف الحال وله شرف يعتمد على نفسه لا يسأل الناس شيئًا. أو إنسان جاء إلى قرية أو إلى مكان ما ثم فتح الله له رزقاً واسعاً؛ في بعض الأحيان يتهم بهذا. أو بسبب الزواج ولاسيما إذا كانت الفتاة محبوبة لدى الكثرين من الناس، وهي تريد شخصاً معيناً، والعكس صحيح. فمن الممكن أن يلفقوا له كل ما يشوه سمعته حتى يستغنوا عنه طوعاً أو كرهاً. وهناك من يدّعون مثل هذه الكهانة لأسباب تجارية، لديهم بعض الأعشاب لإبطال عمل السحر والكهانة، ويقومون بالدعاية والترويج لهذه البضائع في المجتمع. كل من يصاب بهذا الضرر يؤتى إليهم للتداوي، وهناك من يشتري منهم هذه الأعشاب والأدوية للوقاية. أكثر هؤلاء يقولون إنهم كانوا كهنة أو ساحرة؛ ولكن تاب والآن عمله هو إبطال السحر فقط بمقابل أجرة على حسب مكانة المسحور إذا كان غنياً يدفع كثيراً، وإذا كان فقيراً يدفع قليلاً وهكذا؛ ولكن قلَّت الآن هذه الأشياء في ظل الصحوة الدينية والتقدم العلمي.

[14] عبد الله بن يوسف الجديع، تيسير علم أصول الفقه، (بيروت: مؤسسة الريان، ط1، 1418هـ/1997م) ص 331-339.

[15] علاء الدين علي بن حسام، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تحقيق: بكري حياني، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط5، 1401هـ/1981م) ص 64-65.

ومن خلال هذه الآثار الواردة يتضح لنا أن العين حق وقد يضر الإنسان إذا نظر إلى ما يعجبه ولم يقل ما شاء الله لا قوة إلا بالله.

وبعد قراءة القاضي للنصوص التي تتعلق بهذه القضية، رد مصطفى قائلا: ما دام المحامي قال لم يقل عبد الله ذلك؛ فأنا لا أطالب بمعاقبته قضائيا ولكن لا بد أن أبرء نفسي من تهمة الناس عليّ باليمين؛ أي يحلف من أجل ألا يتهم بالساحر في المستقبل، ومن هذا المنطلق حلّفه القاضي اليمين وبرأ نفسه من تشويه تهمة السحر والكهانة والنمنمة وما يتعلق بهذه الأمور.[16]

هذه القضية بين بُلَمَا مصطفى وبُلَمَا عبدالله، وهي قضية معضلة وصعبة في المنطقة بالذات؛ حين أتهم عبدالله مصطفى بالساحر هرع مصطفى إلى المحكمة ثم رفع دعوى ضد عبدالله من أجل تشويه سمعته.

ومن خلال هذا بيَّن القاضي مفهوم السحر أو الكهانة التي يقصد بها في هذه المنطقة بالذات، وفي مفهوم الشريعة.

حيث ذكر أن ما يعتقده المجتمع في ما يتعلق بالساحر أو الكاهن الذي يأتي الإنسان في المنام ويأكله، أو في اليقظة إذا نظر إلى شخص بنظرة حادة قد يصيبه بأذى كبير أو مرض عضال مستعصٍ، هذا غير صحيح ولا أساس له من الصحة؛ فهي تخيلات واعتقادات باطلة.

ثم تطرق إلى مفهوم ذلك في الشريعة، حيث قال: إن العين وارد في الشريعة؛ وذكر حديث ابن عباس: "إذا رأى أحدكم من نفسه أو ماله أو من أخيه ما يعجبه فليدع بالبركة فإن العين حق".[17]

ومن خلال هذا البيان فإن محامي عبدالله أنكر ما قاله عبدالله على مصطفى؛ ولكن مصطفى لا يريد المجازفة في الكلام والخصومة، إنما يريد أن يبرء نفسه من هذه التهمة الموجهة إليه، ولا يريد أيضاً معاقبة عبدالله على قوله؛ ولذلك طلب من القاضي أن يحلفه اليمين كي يبرء نفسه، ومن هذا حلفه القاضي اليمين وبرأ نفسه في المحكمة؛ فمن الآن فصاعداً يستطيع الاندماج مع الآخرين دون أذى.

قضية في المحكمة الشرعية العليا في عاصمة ولاية يُوبِيYobe state دَمَاتُورُو (Damaturu)

تتعلق هذه القضية بالطلاق عن طريق الهاتف الجوال؛ حيث طلق الزوج زوجته عن طريق رسالة قصيرة أرسلها لامرأة أخرى؛ لتخبر زوجته التي ذهبت إلى زيارة أهلها، فرأت رسالة تتضمن طلاقها، فأخبرت أهلها بذلك الأمر، وأهلها قالوا لها لا تبالي بمثل هذه الرسائل، قومى واذهبي إلى بيتك، فلما وصلت إلى بيتها وجدته مغلقاً، وفي هذه اللحظة اتصلت بزوجها، وسألته أين المفتاح البيت مغلق؟ فردّ عليها قائلاً ألم تصلك رسالتي؟ مما أجبرها على رفع دعوى إلى المحكمة؛ متسائلة: هل هذا الطلاق عن طريق الجوال نافذ أم غير نافذ؟ وبعد هذا دعا القاضى الزوج، وسأله عن مضمون الرسالة التي أرسلها؛ ماذا يقصد بها؟ قال الزوج لا يقصد طلاقاً. وفي آخر القضية؛ فإن القاضي قال له هل تحلف على أنك لم تقصد طلاقاً؟ قال: لا أحلف. ومن هذه العبارة حكم القاضي طلقة واحدة ولكن تبدأ العدة من اليوم الذي رفعت فيه الزوجة دعوى ضدَّ زوجها وعلماً أن المرافعة كانت بتاريخ 2011/1/4م، وانتهت القضية في 2012/5/10م، وهذا يعني أن المرأة لها الخيار إما أن تعود بعقد نكاح مرة أخرى، أو ترفض العودة بتاتاً. وهذه القضية تدل على أن القاضي يستطيع تنفيذ حكم الطلاق عن طريق الهاتف الجوال إذا ثبت ذلك بالبحث، والنظر، والبيانات التي تجري بين المدعي والمدعى عليه. فإما أن يقرّ المدعى عليه بالحقّ، فهنا يأمره القاضي بإبراء ذمته، وتنفيذ ما أقر به وتسليم

[16] Yarwa civil Sharia Court 1 Maiduguri Borno State CV/01/2010

[17] مصدرسابق، ص 77.

الحق للمدعي، وإن أنكر المدعى عليه طلب القاضي منه اليمين؛ بعد إدلاء الأدلّة والحجج والبيانات التي تثبت حقّ المدعي، وإذا رفض المدعى عليه أداء اليمين، نفذ القاضي الحكم بحقّ المدعي".[18]

وعلى هذا يتبين لنا أن القاضي يستطيع أن يطلق امرأة ما عن طريق المكالمة الهاتفية إما مباشرة بينه وبينها، أو بواسطة غيرها إذا ثبت ذلك القول بالتحقيق، والتتبع بدقّة. وهذا يدل أيضاً على أن الزوج بإمكانه تطليق زوجته مباشرة دون معرفة المحكمة والحضور أمام القاضي في المنطقة؛ خلافاً لما يحدث في بعض الدول لا يقع الطلاق إلا أمام المحكمة وبحضور الزوجين، أو الزوج. وأما إذا أنكر الزوج فعله يؤتى بشاهدين على أن الطلاق قد وقع منه وحدث لا مجال للإنكار، وإذا لم يوجد شاهدان، فتعطى له اليمين. وغالباً فإن الأزواج لا يتجرؤن على الحلف إذا لم يكونوا صادقين مع أنفسهم.

قضية في النفقة: من المحكمة العليا في ولاية يُوْبِيYobe state بلدية بُتِسْكُم Potiskum

بسبب عدم النفقة من قبل الزوج على زوجته، نشزت الزوجة وذهبت إلى بيت أهلها، وقالت بأن زوجها لا ينفق عليها، وهذا قد حصل مراراً وتكراراً، ومع ذلك حاول الزوج إرجاء زوجته؛ ولكن الزوجة أصرّت على الفراق، فما كان أمام الزوج إلا اللجوء إلى المحكمة، فرفع دعوى قضائية ضدّ زوجته، وبعد النظر في القضية حكم القاضي على الزوج بأن يدفع عشرة آلاف نَيْرَا نيجيرية، فطلب الزوج التخفيف عليه؛ ولم يخفف عليه، لأن القاضي أصر على ما قضى بنص هذا الحديث؛ قال عليه الصلاة والسلام: "إن لنسائكم عليكم حقاً، ولكم على نسائكم حقاً، فأما حقكم على نسائكم: أن لا يوطئ فرشكم من تكرهون، وأن لا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون، وأما حقكم عليهن: أن تحسنوا إليهن في طعامهن وفي كسوتهم".[19]

"فأما حقهن عليكم" قالوا: قوله حق، يدل على أنه واجب على الزوج، فدلّ هذا الحديث على أن النفقة من الزوج على زوجته واجبة ولازمة.

لم يرض الزوج بهذا الحكم فلجأ إلى محكمة الاستئناف، وبعد النظر في القضية، أرجعت محكمة الاستئناف أوراق القضية إلى المحكمة الأولى، وأقرت حكمها مرة أخرى.[20]

ويرى الباحث مثل هذا النوع من القضايا أن المرأة أحياناً قد تتحايل، وتدعي أن زوجها لا ينفق عليها، خوفاً من حكم تعويض الخلع الذي يترتَّب عليها دفع مال على الزوج؛ لذا تسْعَى للطلاق من باب آخر؛ وهذا يستدعي أن يكون القاضي يقظاً وواعياً في تنفيذ الحكم على الزوجين، فتكون المسألة لا ضرر ولا ضرار.

قضية في المحكمة الشرعية الاستئنافية الولائية في عاصمة ولاية بَرْنُو (Borno) مَيْدُغُرِي (Maiduguri)

هذا القرار يتعلق بموضوع وقوع الطلاق من جانب ولي المرأة؛ لأن المرأة مكثت عند أهلها أكثر من مدة العدة المعتادة، ثم بعد ذلك تزوجت برجل آخر، ويدعي الزوج بأنه لم يطلقها أبداً، ولم يقع ذلك القول منه، ومن خلال هذا رفع وليها دعوى قضائية لإثبات

[18] Yobe state Upper Sharia Court Damaturu Case NO:85/2011.

[19] علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الحاوي في فقه الشافعي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1414هـ/1994م) ص 3004.

[20] In the Sharia Court of Appeal, Yobe State of Nigeria In the Yobe State Judicial Division, Appeal NO: YBS/SCA/CV/88/2012.

وقوع الطلاق من قبل زوجها في محكمة مَيْدُغُرِي رقم 2 العليا؛ حيث قضت المحكمة بعودة المرأة إلى زوجها الأولى دون أي شرط. ومن هذا استأنف ولي المرأة القضية في محكمة الاستئناف لضرورة إثبات الطلاق من قبل الزوج.

وفي محكمة الاستئناف، حيث ذكر ولي المرأة أن المرأة طلقت من قبل زوجها ثم جاءت إلى أهلها وقضت أكثر من مدة العدة المعتادة ثم بعدها تزوجت، وقال الزوج: غير صحيح ولم أطلقها أبداً إنما نشزت وذهبت إلى أهلها؛ وبعد أيام ذهبتُ إليهم كي أصالحها وأردها، حتى طلبوا مني أن أدفع لهم 15000 نَيْرَا كنفقة لها؛ ودفعت ذلك المبلغ؛ ومن بعدها فوراً رفع وليها دعوى أنني قد طلقتها يوم 2007/02/12م؛ وزوجوها لرجل آخر.

وفي هذه اللحظة طلب القاضي من المدعي أن يأتي بشهود على وقوع الطلاق من قبل الزوج على زوجته، بذلك رفع القاضي الجلسة إلى يوم 2007/05/20م حتى يأتي الولي بشهود على إثبات دعوته.
ولما حان الوقت حضر المدعي والمدعى عليه؛ حيث سأل القاضي المدعي هل أتيت بشهودك؟ قال لا لم آت بهم، ورد القاضي قائلاً: لا يمكن إثبات دعواك إلا بالشهود؛ لأن البينة على المدعي واليمين على من أنكر، لا يمين على المدعي بل بيان الدعوى مع إقرار الشهود على إثبات الدعوى.

ومن خلال هذا قرأ القاضي هذا النص: إن الرسول صلى الله عليه وسلم، يقول: "الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَر"[21].
فالمدعى عليه يقسم بالله، ويبرأ، فإذا حصل الحلف بالله يجب على المحلوف له أن يرضى؛ فهذا حكم شرعي شرعه الرسول صلى الله عليه وسلم، ووجب أن يرضى به، والذي لا يرضى يكون قد ارتكب حراماً، أو لأنه لم يقدر الله جل وعلا حق قدره؛ أما في مخاطبات الناس ومحاوراتهم فإن هذا لا يلزم؛ لأن كثيراً من الناس يحلف بالله إما على ظن ضعيف، وإما على غير ظن.
فإذا كان الإنسان يعلم أن الأمر في الواقع بخلاف حلفه لم يلزمه أن يرضى بذلك؛ غير أن المؤمن يجب أن يحفظ أيمانه، وكذلك عند الاعتذارات: إذا اعتذر أخ لأخيه، أو عند التهم: إذا اتهم بشيء فحلف بالله أنه ما صار كذا، وأنه ما وقع مني كذا، أو حلف بالله يعتذر له، ويقول: إنه صادق، فإنه ينبغي عليه أن يرضى بذلك، ويصدق ويحمل أخاه على المحمل الطيب الحسن، فإن هذا من حق المسلم على المسلم، ومن لم يفعل ذلك فإنه آثم وتوحيده ناقص؛ أي أنه لم يأت بكمال التوحيد، فهذا هو وجه إدخال هذا الباب في كتاب التوحيد من هذا الوجه.

والذي لا يرضى بما حلف له على وجه الاعتذار أو رفع التهمة من أخيه يكون مذنباً، ويكون ذلك نقصاً في توحيده؛ أما الحلف بغير الله جل وعلا فإنه مضى أنه من الشرك، وقد يكون شركاً أكبر وقد يكون أصغر على حسب ما يقوم في نفس الحالف.
وعن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: "لا تحلفوا بآبائكم. من حُلف له بالله فليُصَدِّق. ومن حُلف له بالله فليرض، ومن لم يرض فليس من الله".[22]

---

[21] أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، معرفة السنن والآثار، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، (كراتشي: جامعة الدراسات الإسلامية، ط1، 1412هـ/1991م) ص 296.

[22] عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب بن سلمان، فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، تحقيق: محمد حامد الفقي، (القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، ط7، 1377هـ/1957م) ص 417.

أما قوله صلى الله عليه وسلم: "لا تحلفوا بآبائكم" فقد سبق بيانه، وأن الحلف بغير الله جل وعلا شرك أو كفر، سواء كان بالآباء، أو بالأمانات، أو بالبيت، أو بالنبي، أو بأي مخلوق من المخلوقات؛ فإنه لا يجوز أن يحلف بغير الله جل وعلا، أو بصفة من صفاته؛ لأننا منعنا من غير ذلك.

وأخبرنا رسولنا صلى الله عليه وسلم أن الحلف بغير الله شرك؛ فلا يجوز أن يرتكب هذا النهي، ولو كان ذلك يجري على لسانه مجرد كلام لا يقصد به حقيقته فإنه محرم، ويكون من الشرك اللفظي الذي يكون من الشرك الأصغر؛ أما إذا كان يقصد الحقيقة، فهذا قد يرقى من الشرك الأصغر إلى الأكبر.
وأما قوله: "ومن حلف بالله فليصدق"، فهذا من حفظ الأيمان، والإنسان يحفظ يمينه والصدق مأمور به مطلقاً، فالله أمرنا أن نكون مع الصادقين، وأمر بالصدق ونهى عن الكذب؛ فالصدق من الحسنات، والكذب من صفات المنافقين، والمؤمن لا يكذب كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم لما سئل: "أيزني المؤمن؟ قال: نعم، قيل: أيسرق المؤمن؟ قال: نعم، قيل: أيكذب المؤمن؟ قال: لا".[23]

فالكذب محرم قليله وكثيره، ولا يصلح منه شيء إلا ما استثني في الحديث من الأمور الثلاثة، وفي الواقع أنها من المعاريض وليست كذباً صريحاً؛ ولكن الأخبار التي يخبر بها تحمل على فهم السامع. فإذا كان الخبر على خلاف ظاهره فإنه يحتمل أن يكون مراداً ويحتمل أن لا يكون مراداً، وإذا كان له غرض صحيح فلا بأس بذلك، ولهذا جاء في الحديث: "إن في المعاريض لمندوحة عن الكذب"،[24] يعني: فيها مجال ومتسع يغني عن أن يكذب الإنسان، فالكذب لا يجوز منه شيء، والصدق واجب، فكيف إذا كان مع الخبر يمين فإن الكذب يكون أكبر وأعظم جرماً مما لو كذب بلا حلف، لهذا قال: "ومن حلف بالله فليصدق"، وهذا أمر يقتضي الوجوب.ثم قال: "ومن حُلِفَ له بالله فَلْيرضَ"،[25] أي: إذا أخبرك مخبر ثم أقسم على خبره بالله أن هذا هو الواقع، فيجب عليك أن ترضى إن لم يكن المخبر معروفاً بانتهاك الدين وبكونه لا دين له؛ لأنه جاء في قصة محيصة وحويصة اللذين قتل أخوهما في خيبر ولا يدرى من قتله، ومعلوم ظاهراً أن الذي قتله اليهود؛ لأنهم أعداء المسلمين في ذلك اليوم، فلما جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأخبره قال: "تبرئكم يهود بخمسين يميناً، قال: إنهم لا أيمان لهم"،[26] يعني: كيف نرضى بهذا؟! فلم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم عدم الرضا؛ لأن هؤلاء لا دين لهم، وقد يحلفون وهم كذبة.

وكذلك الرجل الذي جاء يخاصم آخر في أرض قد استولى عليها أحدهم، قال له: "ألك بينة؟ قال: لا. قال: إذاً لك يمينه، فقال: إذاً يأكل مالي"؛ لأنه رجل فاجر، فلم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك، ولا قال: يلزمك أن ترضى بهذا، بل قال: "ليس لك إلا يمينه"، فدل هذا على أن المتهم في دينه لا يلزم أن يصدق يمينه إذا حلف.

غير أن الحكم الشرعي إذا حكم الحاكم باليمين يلزم المحكوم عليه أن يرضى بهذا الحكم ويسلم بذلك؛ لأن هذا هو حكم الشرع.

---

[23] عبد الله بن محمد الغنيمان، شرح فتح المجيد، موقع الشبكة الإسلامية http//www.islamweb.net

[24] سراج الدين عمر بن علي بن عادل، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ/1998م) ص 534.

[25] محمد بن عبد الوهاب بن سليمان، الجواهر المضية، (الرياض: دار العاصمة، ط1، 1349هـ) ص 21.

[26] محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع، مسند الإمام الشافعي، رتبه على الأبواب: محمد عابد السندي، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، 1370هـ/1951م) ص 113.

"ومن لم يرض فليس من الله في شيء": هذا كقوله جل وعلا: ﴿لا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾[27]، يعني: ليس له نصيب في الآخرة؛ فهو من الوعيد الشديد الذي يقتضي وجوب الرضا بالحلف بالله جل وعلا في الحكم، قال بعض العلماء: إن الحديث خاص بالحكم؛ لأنه يجب الرضا به، ويظهر أنه عام فيما إذا جاء إليك أخوك معتذراً من أمر قد بدر منه، ويحلف لك أنه صادق، وأنه ليس لديه إلا النصح لك والمودة، فإنه يجب عليك أن ترضى بهذا.

وكذلك إذا اتهم في شيء وعوتب في ذلك، ثم حلف أنه على خلاف هذا، فإنه يجب أيضاً عليك أن ترضى، ومن لم يرض فإنه داخل في هذا الوعيد.

ومناسبة الحديث للباب: أن الذي لا يرضى بالحلف بالله متوعد بقوله: ﴿فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾، وهذا يدل على نقص توحيده: إما ذهابه كله، وإما ذهاب كماله".[28]

ومن هذا النص قررت المحكمة وأثبتت على أن أَبِيْسُو مَالُمْبِي (Abiso Mallambe) وفَلْتَا مَيْرَمْبِي (Falta Mairambe) أصبحا زوجاً كما كان من قبل؛ لأن ولي المرأة ادعى وقوع الطلاق ولم يكن له شهود على ذلك، فكلامه غير مقبول.

أما بالنسبة للزوج فإنه قال:لم أطلق زوجتي فكلامه مقبول مع اليمين؛ إذا كان شهد شهود المدعي على ما ادعى عليه، أما مع عدم إثبات الشهود على الطلاق فلا يمين على المدعى عليه وهو الزوج.[29]

في هذه القضية أن ولي المرأة يريد من الزوج طلاق زوجته بحجة أنها ذهبت إلى أهلها ومكثت مدة طويلة أكثر من مدة العدة المعتادة شرعاً، ولذلك اعتبر الولي طلاقاً، وزوجها لرجل آخر، ومن خلال هذا مشى الزوج إلى أهل زوجته يخبرهم بأن زوجته غير طالقة ولم يرض بعقد الزواج عليها، ومن هذا المنطلق رفع ولي المرأة دعوى ضده إلى المحكمة لإثبات وقوع الطلاق من جانب الزوج على زوجته؛ ولكن سرعان ما طلب القاضي منه شهود على ادعائه؛ مع الأسف لم يكن له شهود، ولذلك أصدرت المحكمة أن هذا النكاح باطل، والمرأة تعود إلى زوجها الأول دون مماطلة ولا شرط.

ولكن الولي لم يقتنع بذلك الحكم ثم استأنفت القضية في المحكمة العليا ولم ينتصر؛ لأن المحكمة أثبتت نفس الحكم المستأنف.

والذي أراه في هذه القضية أن الولي يعزر لما قام به من تزويج إمرأة غير طالقة لرجل آخر، ويعزر أيضاً الرجل معه إذا كان عالماً بذلك، حتى تكون درساً للآخرين، ولا يتجرأ أحد بعد ذلك على هذا الفعل.

الخاتمة

أهم النتائج التيخلص إليها البحث هي:

ينظر الشعب إلى المحاكم الشرعية على أنها جزء لا يتجزأ من حضارته الإسلامية، ولها شأن عظيم، ودور كبير في حلّ مشاكلهم الدينية، والاجتماعية والاقتصادية، ويعود تاريخ إنشاء المحاكم الشرعية في شمال نيجيريا إلى ما قبل مجيء الإنجليز إلى نيجيريا؛ حيث توجد إمبراطورية بَرْنُو؛ في ولاية بَرْنُو حالياً. ويدل ذلك أن ولاية بَرْنُو كانت لها حضارة قديمة قبل مجيء الإنجليز بكثير، ولذا

---

[27] سورة آل عمران الآية 28.

[28] عبد الله بن محمد الغنيمان، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية رقم 142، www./islamweb.net

[29] In The Sharia Court Of Appeal, Borno State Of Nigeria Sharia Court Of Appeal Session Sitting At Maiduguri On The 27th Day Of April, 2009.

كانت المحاكم تستمد أحكامها من الشريعة الإسلامية والأعراف المحلية في جميع ميادين الحياة العامة ومنها نظام الأسرة، والمعاملات، مثلها مثل المحاكم الشريعة □ □تلف البلاد الإسلامية، وكانت أحكام المذهب المالكي تحديداً هي المطبقة على الأها□ □ كل أ□اء الوطن، وذلك راجع إلى عوامل تاريخية، وفي سنة 2000م حدث تغيير جذري من الحكم الديمقراطي حيث أضافوا الأحكام الجنائية عن طريق الولات الذين أنتخبهم الشعب فأصبحت هذه المحاكم متساوية مع المحاكم القانونية جنباً لجنبٍ.

أهم النتائج التيخلص إليها البحث هي:

تأسيساً على ماسبق، يقترح الباحث جملة من المقترحات، تتمثل فيما يأتي:

- إقامة الأحكام الشرعية وتطويرها في ولايتي يُوْبِي وبَرْنُو أمر ضروري ومهم جداً في حياة الإنسان المسلم من حيث الأمن والسلامة والطمأنينة والاستقرار لكي يعيش الناس آمنين على دينهم وأنفسهم وأموالهم وعقلهم وعرضهم.
- الأفضل أن تكون هناك تعديلات بعد فترة زمنية على القرارات التي تطرأ على الأحكام الشرعية مالم تخالف الشرع؛ لأن جذور هذه المحاكم قديمة منذ إمبراطورية بَرْنُو.
- اضافة الأحكام الجائية في هذه المحاكم سنة 2000م قد غير مجرى الأحداث والتطور القضائي في المطقة كلها عبر التاريخ.
- إدخال عمل المحامى في هذه المحاكم سنة 2000م قد حصل نوع من التطور والتقدم عبر التاريخ؛ لأن ذلك ما كان موجداً في الماضي.

المراجع المصادر

- إبراهيم محمد. (1430هـ/2009م). الإسلام والحركة العلمية في إمبراطورية كانم برنو، القاهرة: دار الهداية، ط1.
- الجديع عبد الله بن يوسف. (1418هـ/1997م). تيسير علم أصول الفقه، بيروت: مؤسسة الريان، ط1.
- حبيب بن علي بن محمد بن محمد. (1414هـ/1994م). الحاوي في فقه الشافعي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
- حسام بن علاء الدين علي. (1401هـ/1981م). كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تحقيق: بكري حياني، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط5.
- خلدون بن عبد الرحمن. (1418هـ/1997م). المقدمة، بيروت: دار القلم، ط6.
- الزحيلي محمد. (2004م). أصول المحاكمات الشرعية في قوانين الإمارات العربية المتحدة، مركز البحوث الإسلامية: د.ط.
- سليمان بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب. (1377هـ/1957م). فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، تحقيق: محمد حامد الفقي، القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، ط7.
- سليمان بن محمد بن عبد الوهاب. (1349هـ). الجواهر المضية، الرياض: دار العاصمة، ط1.
- عادل بن سراج الدين عمر بن علي. (1419هـ/1998م). اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1.
- عبيد منصور الرفاعى. (2001م). نظام الحكم في الإسلام، (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ط1.
- عثمان بن محمد بن إدريس بن العباس. (1370هـ/1951م) مسند الإمام الشافعي، رتبه على الأبواب: محمد عابد السندي، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط.

- موسى بن أحمد بن الحسين بن علي .(1412هـ/1991م). معرفة السنن والآثار، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، (كراتشي: جامعة الدراسات الإسلامية، ط1.

المراجع الأجنبية

- Https://Ar.Wikipedia.Org/Wiki/ 30th/08/2015: 11,25am.
- Https://Ar.Wikipedia.Org/Wiki/ 30th/08/2015: 11,25am.
- Https://Ar.Wikipedia.Org/Wiki/ 30th/08/2015: 11,25am.
- Https://Iasj.Net/Iasj/3ffune/3dfultext/3d47523/30th/08/2015: 2,41.
- In The Sharia Court Of Appeal, Borno State Of Nigeria Sharia Court Of Appeal Session Sitting At Maiduguri On The 27Th Day Of April, 2009.
- In The Sharia Court Of Appeal, Yobe State Of Nigeria In The Yobe State Judicial Division, Appeal No: Ybs/Sca/Cv/88/2012.
- Www./Islamweb.Net
- Yarwa Civil Sharia Court 1 Maiduguri Borno State Cv/01/2010
- Yobe State Upper Sharia Court Damaturu Case No:85/2011.